لايكون صفة واما قول الفلاسفة انها موجودات في الاذهان
غير موجودة في الاعيان فان عنى هذا القائل بهذا
الكلام ان العقل يفهم ثبوت ما لا ثبوت له في نفسه
فقد سمى الجهل عقلا اذ تعلق الشئ على خلاف ما هو به
وهو حقيقة في الجهل ومعلوم ان العقل لا يقترح معقولا
وانما يدرك معقولا على ما هو به وان اراد ان المعقول
من الوجوه ليس يرجع الى ذوات عديدة فسلم لها ان
الشئ قد ينسب اليه نسب عديدة وتضاف اليه اضافات
كثيرة ولا يتكثر بتكثر الاضافات الحاصلة له ولا يصح ان
يقال ان النسب والاضافات في الذهن خاصة اذ الذهن
لا يخترع شيئا ولا يلزم من كون الشئ معقولا معهودا
ان يكون ذاتا ولا صفة لذات واما ما يذكر من التهويل
من انها ليست موجودة ولا معدومة فهو لازم في الاعتبارات
والنسب والاضافات ثم قول القائل ممن يثبت الاحوال
ليست معلومة ولا مجهولة كلام متناقض في نفسه فان
قيام الدليل على ما لا سبيل الى علمه محال وحق المدلول ان
تكون مفرداته في الدليل ليكون الوسط جامعا بينهما فعند
حذفه يلتقيان الا ان يريد انها لا تعلم على حيالها وليست
بمجهولة لما علمت مع غيرها وقد تكلم المتكلمون على كون الحال
تعلم على حيالها وقالوا انا نعلم ثبوت الحال بعد العلم
بالذات وتحقق العلم بها مغاير للعلم بالذات **واجيب**
عن ذلك بان لو لا يقدم العلم بذي الحال لم يصح ان تعلم
الحال فان قيل ما ذكره صاحب الكتاب هنا تعرض للكلام
في الاحوال النفسية وقد قسم الاحوال الى معللة وغير معللة
فما بالكم واياه لم تخوضوا في الكلام على المعللة وهي من
صور مسئلة النزاع **فنقول** انما سكت عن الاحوال المعللة
لان

لان دليله يطرد فيها وذلك ان دليله ان صحة العلم بأحد
امرين مع الشك في الآخر يدل على التغاير في المفهومية
والمعلومية وهذا يطرد في الاحوال المعللة فان العلم
بالعالمية والقادرية والمتحركة يثبت ضرورة وبالدليل
الدال على اثبات الاعراض يستدل على اثبات المعاني الموجبة
لها فلو كان المعلوم من كون الجوهر متحركا او عالما هو
عين قيام الحركة لما صح ان يعلم ذلك بالضرورة ويعلم
ثبوت المعنى بالدليل ولما تصور ان ينكر نقلة الاعراض
وجودها مع اعترافهم بثبوت هذه الاحكام الجواهر
هذا دليل على اثبات الاحوال المعللة ويرد عليه ان
المعلوم نسبة بين الذات وبين المعلوم فما الدليل على
ثبوت حكم وصفة هي موجبة للمعنى القايم بمحل الحكم
قوله بعد فراغه من الكلام على الحال اعلم ان اثبات
الصفات لا يتلقى الا من قياس الغايب على الشاهد يريد
به انه اذا ثبتت الاحوال فدلالة النقل على كون الفاعل
عالما لا يلزم منه ثبوت علم يوجب العالمية الا باعتبار
الغايب بالشاهد وهو قد منع قياس الغايب على الشاهد
في غير كتابه هذا بناء على نفي الاحوال ولا شك ان من
نفى الاحوال اذا قام له الدليل على كونه عالما فهو معنى ثبوت
العلم له على مساق **قوله** وقد يتعرض الامام لرد قياس
الغايب على الشاهد على قول مثبتي الاحوال **فنقول** العلة
والدليل اذا اختصا في الغائب اعنيا عن ذكر الشاهد
باعتبار ان الدليل يدل باعتبار معقوليته والعلة توجب
لنفسها وهذا مندفع ومردود عليه من حيث ان الدليل
قد يختص بالشاهد وكذلك دليل التعليل فيحتاج الى الشاهد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)